حركات الإصلاح السعودية في مواجهة الأمن والقضاء

الجزء الثاني: 1990 – 2003

بسمة حجازي- شؤون خليجية-

عاد الإصلاحيون السعوديون مطلع التسعينات للعمل الجماعي المنظم عبر البيانات والعرائض الإصلاحية ومنها العريضة المدنية عام 1990 بيان المطالب عام 91 ومذكرة النصيحة عام 92 تتلخص حول الإصلاح السياسي الجذري ومحاربة الفساد. وقع هذه العرائض نخب من الأكاديميين والكتّاب مرت بعضها بسلام لكن المذكرة تسببت في استدعاء الموقعين عليها وأبرزهم محسن العواجي وعبدالعزيز القاسم وسعد الفقيه وسلمان العودة وآخرين.

وفي عام 1992 اعتمد الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله إعادة هيكلة مجلس الشورى وتم الإعلان عن النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق. حاولت الحكومة السعودية ممثلة في بعض الصحفيين والإعلاميين الترويج للنظام الأساسي للحكم كدستور للبلاد واعتباره مرجع لجميع الأنظمة والأحكام المختصة بإدارة الشأن العام رغم أن النصوص فضفاضة وغير محددة في أغلب الأحيان فضلاً عن أنه تم تشريعه من قبل السلطة التنفيذية نفسها ولم يتم إشراك الشعب في صياغتها كما هو معمولٌ به في الدول الديمقراطية.

ومع تعالي نبرة الغضب من دخول القوات الأجنبية للبلاد في حرب الخليج الثانية عام 90-91 فقد تصاعدت موجة الاعتقالات التعسفية وبلا تهم محددة. فقدحت لبعض الإصلاحيين فكرة تأسيس "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" عام 93م. وتم اعتقال الأعضاء المؤسسين وهم حمد الصليفيح وعبدالله المسعري وعبدالله الجبرين وعبدالله الحامد وسليمان الرشودي وعبدالله التويجري. كما تم اعتقال من ساهم في صياغة البيان مثل سعد الفقيه ومحسن العواجي ومحمد الحضيف وآخرين

وصدرت على خلفية تجريم هذه اللجنة أحكام قاسية بالقتل والسجن وأكثرها إثارةً للجدل هو مقتل الشيخ عبدالله الحضيف رحمه الله الذي يقال أنه توفي من آثار التعذيب فاضطرت وزارة الداخلية لاستصدار حكم قضائي بالقصاص. وتم سجن والده السبيعني الذي أصيب بجلطة في السجن لمدة شهر كما اعتقل إخِوة عبد الله وهم عبدالرحمن الذي حكم عليه بـ 18 عاماً بسبب مقاومته لرجال البحث أثناء مداهمة منزل شقيقه عبد الله ومحمد المحكوم بـ 15 عاماً ضمن المتهمين بتأسيس اللجنة مع أعضاء آخرين مثل محسن العواجي. أما ناصر البراك فقد حكم عليه بفترة مماثلة " لتستره على عبد الله الحضيف رحمه الله". وتفاوتت الأحكام على بقية الأعضاء ما بين 8 الى 5 و 3 سنوات.

تسببت هذه الحادثة في تراجع العمل الإصلاحي لفترة طويلة الى أن تصاعدت وتيرة العنف مجدداً التي كان أبرزها أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعدة أعمال عنف متفرقة شملت العديد من الدول. أحس الإصلاحيون مجدداً بواجبهم المتمثل في تجديد الدعوة لفتح آفاق الحوار والحرية والديمقراطية لامتصاص حالة العنف السائدة فولد خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" عام 2003 الذي وجه لولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز. ولخصت الوثيقة مطالب الإصلاحيين الموقعين عليها في خمسة محاور أساسية هي: بناء دولة المؤسسات الدستورية، ومعالجة المشكل الاقتصادي، وتقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته، وإطلاق مبادرات إصلاحية، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عام.

كان أبرز الموقعين عليها الدكتور عبد الله الحامد والأستاذ محمد سعيد طيب والدكتور متروك الفالح والكاتب نجيب الخنيزي والكاتب علي الدميني والدكتور سليمان الرشودي وأسماء إعلامية وإصلاحية معروفة ومن أطياف اجتماعية متنوعة.

واستقبل الأمير عبد الله 40 شخصية من الموقعين الذين تجاوزوا المئة ورحب بالخطاب وقال لهم " رؤيتكم هي رؤيتي ومشروعكم هو مشروعي".

فهل تحققت الوعود وأثمر هذا الخطاب رؤية مشتركة بين الحكومة والإصلاحيين السعوديين؟؟

في الجزء الثالث سأتتبع الإجابة على هذا السؤال فانتظروه.